

اتفاق التعاون الإقليمي بشأن مكافحة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في آسيا نموذج ناجح للتعاون الإقليمي: مكافحة القرصنة في آسيا

يوشيهيسا إندو

مدير تنفيذي، مركز اتفاق التعاون الإقليمي بشأن مكافحة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في آسيا

مقدمة

إن اتفاق التعاون الإقليمي بشأن مكافحة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في آسيا (ReCAAP) عبارة عن مبادرة إقليمية دخلت حيز التنفيذ في 4 سبتمبر 2006، وهي تعتمد بشكل أساسي على مبدأ التعاون بين أعضائها (الأطراف المتعاقدة). ولطالما أثبت نموذج هذا الاتفاق فعاليته في الحد من الاتجاهات المتزايدة لارتكاب أعمال قرصنة وسطو مسلح في المنطقة.

في بعض الأحيان، يتم وصف اتفاق التعاون الإقليمي لمكافحة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في آسيا بأنه منظمة فريدة. ما الذي يجعله فريداً مقارنةً بسائر الهيئات الحكومية الدولية؟ يمكن اختصار الجواب بثلاث كلمات: صغير، ضئيل، وناعم. أولاً، صغير - يضم مركز تبادل المعلومات لدينا عدداً صغيراً من الموظفين، أي 16 موظفاً فقط مقارنةً بـ 700 موظف في المنظمة البحرية الدولية (IMO). وموازنتنا السنوية صغيرة أيضاً - تبلغ قيمتها مليوني دولار تشمل جميع المصاريف الإدارية - مقارنةً بالموازنة السنوية للمنظمة البحرية الدولية (IMO) التي تصل إلى 80 مليون دولار تقريباً. ونقصد بكلمة "ضئيل" أننا لا نملك سفن دوريات ولا طائرات استطلاع ولا أسلحة. بتعبير آخر، ليس لدينا أطراف، ووسيلتنا الوحيدة للحصول على معلومات تقتصر على نظام شبكة محوسبة يُعرف بـ IFN. ثالثاً،

نقصد بكلمة "ناعم" أننا لا نفرض واجبات ملزمة قانوناً ولا إنفاذ القانون على الدول الأعضاء، وذلك احتراماً لسيادتها. بل إننا نتوقع منها ونحنها على العمل طوعاً.

كيف استطاع هذا المركز الإقليمي الثانوي تحقيق الإنجازات من خلال عدد محدود من الموظفين، وموازنة محدودة، في غياب الوسائل المادية؟ إن عدد حوادث القرصنة والسطو المسلح في منطقتنا انخفض إلى أقل من النصف بعد أن كان قد بلغ أعلى مستوى له لدى تسجيل وقوع أكثر من 300 حادث. نتيجة ذلك، تم وصفنا على أننا نموذج يُحتذى به في مجال التعاون الإقليمي.

بدأ اتفاق التعاون الإقليمي بالعمل بعضوية 14 دولة آسيوية. ثم انضمت إليها 4 دول أوروبية وتبعها أستراليا، ومن ثم الولايات المتحدة الأمريكية في 22 سبتمبر 2014. كما وأبدت دول أخرى خارج المنطقة، مثل فرنسا، اهتماماً بالانضمام إلى الاتفاق.

الميزة الرئيسية لآلية اتفاق التعاون الإقليمي

إنشاء مركز تنسيق: يتوجب على كل دولة موقعة على اتفاق التعاون الإقليمي إنشاء مركز تنسيق يكون بمثابة نقطة اتصال. ويضطلع مركز التنسيق هذا بأدوار مهمة عدة تشمل:

- التعامل مع حوادث القرصنة والسطو المسلح التي تقع داخل مياهه الإقليمية وضمن نطاق ولايته القضائية؛
- العمل كمركز لتبادل المعلومات بين مراكز التنسيق التابعة لاتفاق ReCAAP، ومع مركز تبادل المعلومات التابع لاتفاق ReCAAP (ISC)، وتشكل هذه مقراً لنا؛
- تسهيل أنشطة إنفاذ القانون في البلد المعني؛ و

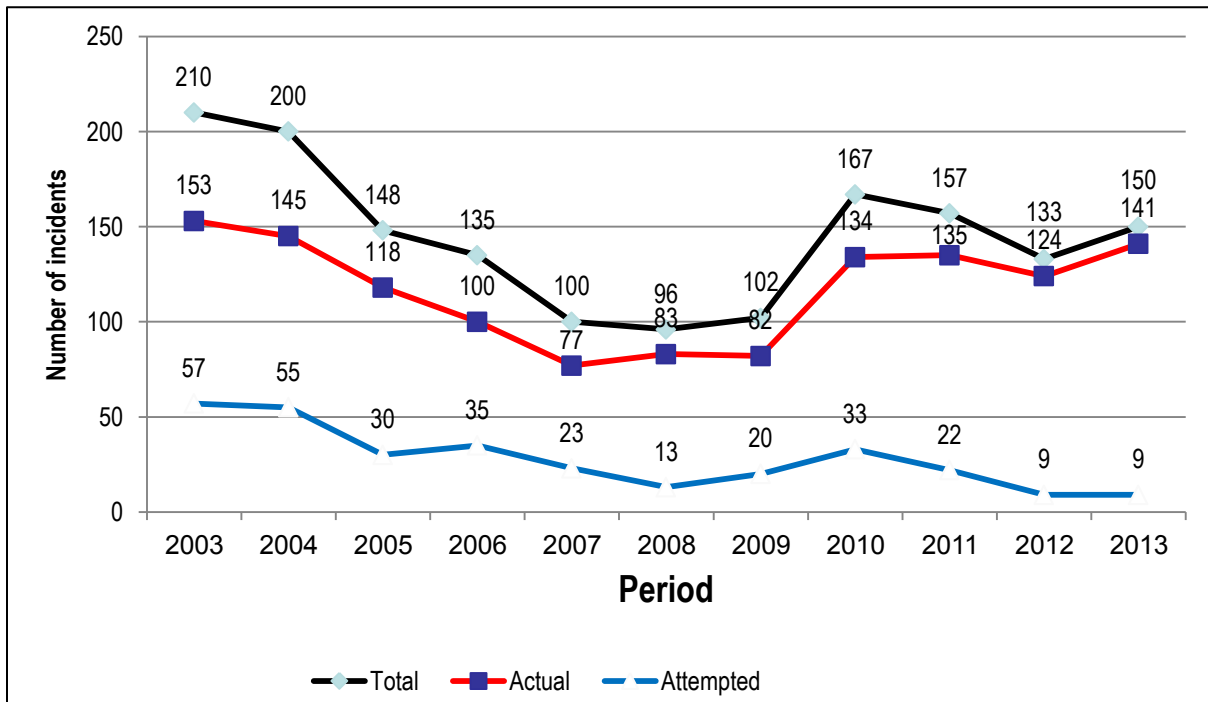
- تنسيق عمليات المراقبة وإنفاذ القانون في ما يتعلّق بالقرصنة والسطو المسلّح مع مراكز التنسيق المجاورة.

باختصار، الهدف هو التنسيق بين جميع أصحاب المصلحة المرتبطين بالأطراف المتعاقدة من خلال مركز تنسيق محدّد، والمعلومات الواردة حول القرصنة تتيح إمكانية الإنقاذ الفعلي بشكل فوري وسلس.

كيف تتم عملية تبادل المعلومات؟

إن نظام "التواصل" المعتمد في اتفاق التعاون الإقليمي عبارة عن شبكة مؤمّنة على الإنترنت على مدار الساعة تسمّى "نظام شبكة المعلومات" (IFN). حين يرسل أي مركز تنسيق تليغاً عن حادث إلى مركز تبادل المعلومات التابع لاتفاق التعاون الإقليمي، يُصار إلى مشاركته فوراً مع سائر مراكز التنسيق من خلال شبكة خاصة افتراضية مؤمّنة على الإنترنت. وفي وقت لاحق، يقوم مركز تبادل المعلومات بإعطاء تقرير عن الحادث وتقييمه لمعرفة ما إذا يستلزم حالة ترقّب. ثم يتم ترقيم جميع التقارير وتخزينها في نظام شبكة المعلومات للتتقيب عن البيانات وتحليلها.

تحسّن الوضع في آسيا



يبين الرسم البياني أعلاه كيفية تطوّر الحوادث في منطقتنا استناداً إلى المعلومات الفعلية التي تلقّتها المنظمة البحرية الدولية (IMO) ومركز تبادل المعلومات التابع لاتفاق التعاون الإقليمي منذ بداية العام 2000. وفيما يتبيّن وجود حركة صعود وهبوط، يُشار إلى أن الاتجاه العام يتخذ المنحى الصحيح.

على الرغم من اتجاه الاهتمام غالباً نحو الجانب الكمي للقضية، ينبغي علينا تحليل البُعد النوعي للحوادث على حد سواء. فعلى سبيل المثال، حتّى عندما يشكّل الخطف والسرقات حوادث قرصنة فعلية، لا بد من الإشارة إلى أنّ الاثنين يختلفان كثيراً من حيث المعنى. لذا، أنشأ اتفاق التعاون الإقليمي نظام تحليل يتضمّن العاملين الكمي والنوعي فضلاً عن تحسين الاتجاهات الكمية في منطقتنا. وقد تم تسجيل تحسّن نوعي للوضع في منطقتنا. ومن الواضح جلياً أن وتيرة الحوادث الخطرة، مثل خطف السفن واحتجاز الأفراد، سجّلت تراجعاً في منطقتنا، وحلّت مكانها حوادث أقل خطورة مثل السرقة.

مساهمة اتفاق التعاون الإقليمي في مناطق أخرى

إن نموذج اتفاق التعاون الإقليمي، من بين نماذج أخرى، شكّل حجر أساس في إنشاء مدوّنة جيبوتي لقواعد السلوك (DCoC). وقد تم التسليم بهذه الحقيقة على النحو الواجب في مقدّمة المدوّنة التي جاء فيها ما يلي: "مستوحاة من اتفاق التعاون الإقليمي بشأن مكافحة القرصنة والسطو المسلّح ضد السفن في آسيا المعتمد في طوكيو، اليابان، في 11 نوفمبر، 2004".

وقد شارك مركز تبادل المعلومات التابع لاتفاق التعاون الإقليمي مع المنظمة البحرية الدولية في أنشطة كثيرة للمساعدة على إنشاء مراكز تبادل معلومات تابعة لمدونة جيبوتي قواعد السلوك وتطويرها. وفي الاجتماع الرفيع المستوى الذي انعقد في شهر مايو، 2014 في لندن، بدأت مدوّنة جيبوتي لقواعد السلوك مرحلة جديدة. في بداية

هذه المرحلة الجديدة، تجدر الإشارة إلى أن مدونة جيبوتي لقواعد السلوك اتخذت مرّة أخرى بالحوكمة المتّبعة في نموذج اتفاق التعاون الإقليمي، والمتمثّلة بإنشاء سكرتارية ومجلس إدارة وإجراءات صنع القرار.

العناصر الرئيسية لعمل آليتنا

نعتبر أنّه إذا كان نموذج اتفاق التعاون الإقليمي يشكّل مثلاً يحتذى به، فإن الأمر يُعزى أولاً وقبل كل شيء إلى استعداد الأطراف المتعاقدة للالتزام بالاتفاق؛ وتبقى هذه القوة الدافعة الرئيسيّة وراء إنجازات الاتفاق. فبدون إرادة سياسيّة، لما عمِل نظامنا بنجاح. إلى ذلك، وضعت أنشطة بناء القدرات النظاميّة أساساً متيناً لبناء الثقة بين مراكز التنسيق ومركز تبادل المعلومات التابع لاتفاق التعاون الإقليمي. فضلاً عن ذلك، كانت توجد وكالات إنفاذ قانون مكثفية ذاتياً لدى أغلبية الأطراف المتعاقدة، الأمر الذي أتاح إمكانيّة استخدام المعلومات التي ينشرها اتفاق ReCAAP على نحو مناسب وفعال.

الخاتمة

يمكن لنموذج اتفاق التعاون الإقليمي الذي تم فعلاً الاحتذاء به أن يتكرر في المستقبل، ما دامت العناصر الرئيسيّة الكامنة وراء نجاحه متوافرة؛ أي استعداد الأطراف المتعاقدة، وأنشطة مستمرّة لبناء القدرات، ووكالات إنفاذ قانون مكثفية ذاتياً في المنطقة المعنيّة. فوق ذلك، يجب على المجتمع البحري من ناحية، ووكالات إنفاذ القانون من ناحية أخرى، تحمّل المسؤوليّة المشتركة. والرسائل الأساسيّة هي أنّه وعلى ضوء طبيعة القضية، أي الجريمة عبر الوطنيّة، لا يمكن لوكالة أو منظّمة واحدة منفردة، أو لبلد واحد منفرد، مكافحة القرصنة والسطو المسلّح ضد السفن وقمعها والقضاء عليها. من هنا الحاجة إلى استجابات منسّقة مثل التعاون والتعاقد والعمل الجماعي.

تتشر هذه المادة من قبل مؤسسة الشرق الأدنى والخليج للتحليل العسكري (اينغما) في اطار المؤتمر الرابع لدولة الامارات العربية المتحدة حول مكافحة القرصنة البحرية، "الحفاظ على تعافي الدولة: من خلال استدامة الجهود الفعالة في البحر ومجابهة عدم الاستقرار على اليابسة." الذي تنظمه وزارة الخارجية الاماراتية بالشراكة مع موانئ دبي العالمية في دبي بتاريخ 29-30 أكتوبر، 2014. ان الآراء الواردة في هذه الورقة هي خاصة بالمؤلف فقط، ولا تعكس آراء أو مواقف منظمي المؤتمر. قد يكون تم تعديل المضمون لأغراض تشكيلية.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع المؤتمر على الرابط التالي: www.counterpiracy.ae